

Distr.  
GENERAL

S/1996/591  
23 July 1996  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٦ موجهة من الأمين العام  
إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أشير إلى الفقرة ١٥ من قرار مجلس الأمن ١٠٤٩ (١٩٩٦)، التي طلب فيها المجلس إليّ أن أبقيه على علم بالحالة في بوروندي. ويؤسفني أنني مضطر لإبلاغ مزيد من المعلومات التي تبعث على الانزعاج بشأن الحالة في ذلك البلد.

ومنذ تقديم الإفادتين الشفويتين اللتين تلقاهما مجلس الأمن مني ومن ممثلي الخاص لدى المجلس في الأسبوع الماضي، أحقت مذبحة أخرى بالمدنيين، وقعت هذه المرة في بوغندانا في مقاطعة غيديفا الوسطى، وقتل فيها أكثر من ٣٠٠ من النساء والأطفال والمسنين.

وفي حين أن سلطات بوروندي تدعي أن القتلى من التوتسي وأن الذين قتلوهم متمردون من الهوتو من الجناح العسكري للمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية، فإن ذلك المجلس قد أنكر القيام بأي دور في هذه المذبحة، زاعماً أن القتلى هم في واقع الأمر من الهوتو وأن الذين قتلوهم هم جنود من الجيش البوروندي. ولم تتلق الأمم المتحدة حتى الآن أي معلومات مستقلة بشأن مرتكبي هذه الجريمة النكراء.

وقد أصدرت، عن طريق المتحدث باسمي، إدانة بأشد العبارات الممكنة لأفعال التقتيل الوحشي تلك وللذين ارتكبوها. ولقد أهبت الأطراف المتنازعة في بوروندي أن توقف على الفور ما تمارسه من أعمال العنف وأن تتعاون على الوجه الأكمل مع كل من يسعون إلى إنهاء الحلقة المفرغة التي يؤججها ارتكاب الفظائع والرد عليها بفظائع مماثلة. كما طلبت إلى جميع الأطراف أن تبدي ضبط النفس وأعربت عن أمني في أن تجري السلطات البوروندية تحقيقاً سليماً في وقوع تلك المذبحة.

ورداً على أفعال التقتيل تلك، أعلن رئيس الوزراء ندووايو أسبوعاً من الحداد الوطني على الذين أودت بحياتهم مؤخراً الحرب العرقية التي لا تزال تعصف ببوروندي. وتوقفت حركة الحياة في بوجومبورا تماماً بعد أن دعا الرئيس السابق، السيد جان - بابتيستا باغازا، الذي هو حالياً رئيس حزب الإصلاح الوطني، إلى القيام بإضراب عام لمدة يومين احتجاجاً على أعمال التقتيل وكذلك على خطة أروشا لـ "المساعدة الأمنية". وذكر أيضاً أن السيد باغازا دعا إلى الإطاحة بالحكومة، التي يتهمها بالخيانة العظمى، وإلى تشكيل جبهة وطنية للدفاع عن سيادة بوروندي.

ويبدو أن رد الفعل الأخير يعكس اتجاهها عاما بين قوات الأمن البوروندية وكذلك لدى المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية. فكل من هاتين الفئتين المتنازعتين ترفض فكرة وضع قوة دولية لحفظ السلام في بوروندي وتتعهد بمحاربتها بكل ما في حوزتها من وسائل. ونتيجة لذلك، فإن اللجنة التقنية الدولية، التي أنشأها مؤتمر قمة أروشا في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٦ وكلفها بوضع الترتيبات السوقية لخطة السلام الإقليمي، رفض السماح لها بزيارة بوروندي. ولم يستطع مجلس الأمن الوطني البوروندي هو نفسه في الأسبوع الماضي اتخاذ مقرر بشأن نشر وولاية وحدات القوات المحتملة، ولا بشأن الخيارات البديلة لخطة السلام.

وتسود على نطاق واسع إشاعات عن قرب وقوع انقلاب، بينما أصبحت المظاهرات التي تشهدها بوجومبورا أشد تطرفا. وقد طالبت جماعات من شباب التوتسي علنا بالموافقة على انخراطها في صفوف الجيش من أجل محاربة متمردي الهوتو.

وهناك أمر آخر يبعث على القلق بشدة، وهو العمليات الأمنية الجارية لإغلاق مخيمي كيبيزي وروفومو للاجئين الروانديين. وقد وردت تقارير تفيد أن أكثر من ٣ ٠٠٠ لاجئ قد طردوا إلى رواندا؛ ويقال إن ٤ ٠٠٠ لاجئ فروا إلى التلال؛ وإن أكثر من ١٢ ٠٠٠ شخص يوجدون قيد الحراسة في ملعب محلي لكرة القدم تمهيدا لطردهم. وبالإضافة إلى ذلك، أفيد عن افتقاد عدد كبير آخر من اللاجئين بعد الهجمات التي شنت على المخيمين واشترك فيها أفراد من السكان المحليين من التوتسي. ويقال إن مخيم كيبيزي تعرض للنهب وإن الأكواخ الموجودة فيه قد دمرت.

وأنا على يقين، سيادة الرئيس، من أنكم ستوافقون على أن تلك التقارير تؤكد مرة أخرى الحاجة الماسة إلى أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات فعلية وفورية لوقف دورة العنف ومنع وقوع كارثة أخرى في منطقة البحيرات الكبرى في وسط أفريقيا. وهذا هو السبب الذي يقتضي منا أن نسرع في التخطيط الاحتياطي الجاري حاليا لإنشاء قوة متعددة الجنسيات.

وأرجو ممتنا أن تطلعوا أعضاء مجلس الأمن على المعلومات الواردة في هذه الرسالة.

(توقيع) بطرس بطرس غالي

-----